

Distr.: General
7 January 2013

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ١٨ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: القضايا الناشئة في مجال
السياسات العامة

ورقة معلومات أساسية بشأن المشاورات الوزارية

التحديات البيئية ضمن التنمية المستدامة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق
أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

ورقة نقاش من جانب المدير التنفيذي

موجز

يجب أن يُربط تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على المستوى الوطني بتحقيق نتائج في قضايا من قبيل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذوي، وتمكين المرأة، والمساواة، ورفاه الإنسان، واستقرار الأداء الاقتصادي وشموليته، وعكس اتجاه التدهور البيئي من حيث النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد. بيد أن درجة تعقيد التغير البيئي ومداه وتشابكه لا يعني أن مقرري السياسات يواجهون اختياراً صعباً - بين أن يفعلوا كل شيء في الحال باسم تطبيق نهج متكامل أو عدم فعل أي شيء بسبب شدة التعقيد. وستناقش الموائد المستديرة الوزارية السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يبني على سجل للأهداف البيئية العالمية القائمة والأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المعترف بها دولياً للمساهمة في إعداد أهداف للتنمية المستدامة في سياق جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو الجدول الذي يعطي الأولوية للإنسان والكوكب. وسيدرس الجدول السبل التي يمكن من خلالها إيجاد تكامل بين الأهداف البيئية العالمية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية ضمن أهداف التنمية المستدامة التي تضع الإنسان في صلب التنمية المستدامة، وتحدد الأهداف والغايات والمؤشرات المحتملة التي تسجل مع الزمن التحسن الذي يطرأ على رفاه الإنسان ومستوى انخفاض قابليته للتأثر.

وقد اعتمدت الحكومات الحاضرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مؤكدةً مرة أخرى على أن إحداث تحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وستحدد الموائد المستديرة الوزارية العناصر والبرامج الأساسية التي تشكل جزءاً من الإطار. ومن المنتظر أن تستجيب البرامج بشكل فعال لتعزيز تحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين. وستجمع الموائد المستديرة الوزارية التجارب على المستوى الوطني والإقليمي المتعلقة بسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتوجيه تصميم هذه البرامج، وستوفر للوزراء فرصة تحديد أهدافهم الاستراتيجية. وتمثل الشراكات بين أصحاب المصلحة وسيلة فعالة لتقديم مثل هذا الدعم، ولذلك فإن الموائد المستديرة الوزارية ستوفر المزيد من التجارب الشاملة وقدرًا أكبر من التعاون على صعيد تكوين شراكات فعالة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر مدى كامل من القطاعات الاقتصادية، باستخدام مجموعة متنوعة من السياسات والتدابير الطوعية للمساعدة في تنفيذ إطار العمل والوصول إلى التنمية المستدامة.

أولاً - التحديات البيئية ضمن التنمية المستدامة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١ - تقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو + ٢٠) المعنونة "المستقبل الذي تصبوا إليه" توجيهات لوضع أهداف التنمية المستدامة. وتتسم التوجيهات المحددة بالشمول والشفافية وتدعو الجمعية العامة للموافقة على عملية مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية على ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة عملية المنحى وموجزة يسهل التعرف بها ومحدودة العدد وطموحة ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان. وستبنى الأهداف على اتفاقيات سابقة، منها جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وستحترم بشكل كامل مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. ولا بد أن تعالج هذه الأهداف وتدمج بطريقة متوازنة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها والصلات التي تربط بينها. ويجب أن تساهم عملية استعراض أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وقد طلبت الوثيقة الختامية إلى الأمين العام أن يؤمّن كل المدخلات والدعم الضروري لهذا العمل من منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وتبرز الورقة عدداً من الفرص والتحديات المتعلقة بإعداد جيل جديد من أهداف التنمية المستدامة الوثيقة الصلة بالسياسات والتي تستوعب بشكل كامل الاستدامة البيئية. وتسلم الورقة بأن الأهداف والغايات والمؤشرات (بما في ذلك المؤشرات المراعية للفروق بين الجنسين، حسب الاقتضاء) هي أدوات قيمة في قياس التقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة والتعجيل به.

٣ - وخلال ٢٠ عاماً من عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في عام ١٩٩٢ كان التقدم المحرز غير منتظم. وما يزال هناك شخص من بين كل خمسة أشخاص - أي أكثر من بليون شخص في العالم - يعيش في فقر مدقع، وهناك فرد واحد من كل سبعة أفراد - أي ١٤ في المائة من سكان العالم - يعاني نقص التغذية، بينما لا تزال التحديات الماثلة في مجال الصحة العامة، ومن بينها الأوبئة، تشكل تهديداً متواصلاً، كما أن الجهود المبذولة لإبطاء معدل التغيير ونطاقه، بما في ذلك تحسين كفاءة الموارد وتدابير التخفيف، حققت نتائج متواضعة، ولكنها لم تنجح في عكس اتجاه التغيرات البيئية السلبية. ووفقاً للتقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية فإن المجتمع الدولي أحرز تقدماً غير متنسق إلى حد بعيد على صعيد تحقيق هذه الأهداف وتحسين حالة البيئة.

٤ - ورغم أن النظم الإيكولوجية هي حجر الزاوية للاقتصاديات فإن قيمتها الفعلية تظل عملياً غائبة في حسابات الربح والخسارة على المستوى الوطني. وتأتي إمدادات الطاقة للكثير من السكان في العالم من الكتلة الحيوية، ويعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية على تدفقات المياه الكبيرة والمنظمة إلا أنها تتأثر بإزالة الغابات وتراكم الطمي في أحواض تجميع المياه. وتعتبر المياه العذبة ضرورية للشرب والإصحاح البيئي والطهي والزراعة. وقد تضاعف الاقتصاد العالمي بشكل عام أربع مرات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، لكن رغم ذلك فإن ٦٠ في المائة من السلع والخدمات الرئيسية التي تجود بها النظم الإيكولوجية على مستوى العالم والتي تدعم سبل كسب العيش قد عانت من التدهور أو الاستخدام غير المستدام. وقد فُقد خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ أكثر من ١٣٠ مليون هكتار من الغابات على مستوى العالم. وربما تجلب إزالة الغابات وتدهورها عوائد جذابة قصيرة الأجل لكن تكاليف الخسائر السنوية في رأس المال الطبيعي نتيجة لإزالة الغابات وتدهورها تُقدر بما بين ٢ تريليون دولار إلى ٤,٥ تريليونات دولار في السنة.

٥ - وقد فشل العالم في تحقيق هدف الألفية الإنمائي ٧-باء المتمثل في تحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠. فهناك المزيد من الأنواع المهددة بالانقراض، منها زهاء ٢٠ في المائة أنواع فقارية (تشمل الطيور والثدييات والبرمائيات والزواحف والأسماك). ويعتبر التوسع الزراعي السبب الرئيسي لفقدان الموائل على الأرض، حيث أن ما يزيد على ٣٠ في المائة من الأراضي على الكوكب يستخدم الآن في الإنتاج الزراعي. وقد زاد معدل تعرية التربة في نظم الزراعة التقليدية الآن إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنةً بالنظم التي تمارس الزراعة المحافظة على الموارد وأكثر من ٧٥ ضعفاً في النظم التي تتميز بغطاء نباتي طبيعي. ولذلك فإن من الواضح أن المكاسب الإنتاجية التي تحققت باستخدام الزراعة التقليدية الحديثة لها تكاليف إيكولوجية. وتشمل المخاطر التي يشكلها تغير المناخ المزيد من موجات الحرارة المنظمة والعواصف الهوجاء وتغيرات في أنماط هطول الأمطار وارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة حموضة مياه المحيطات وتهديد إمدادات المياه العذبة والإنتاجية الزراعية وصحة الإنسان. وقد زاد عدد كوارث الفيضانات والجفاف منذ ثمانينات القرن الماضي كما زاد العدد الكلي للمتأثرين بهذه الكوارث ومستوى الأضرار الناتجة عنها.

٦ - ويتضمن التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الكثير من النماذج لسياسات من شأنها أن تعجل بتحقيق الأهداف البيئية العالمية. وتستند الكثير من السياسات الوطنية إلى التزامات بموجب أكثر من ٥٠٠ معاهدة دولية واتفاقيات أخرى لها علاقة بالبيئة، منها ٣٢٣ إقليمية و ٣٠٢ يعود تاريخها إلى الفترة من عام ١٩٧٢ إلى بواكير الألفية الثالثة. وقد أدى إطار العمل الدولي غير المتناسك أيضاً إلى تشكّل عبء ثقيل على كاهل الكثير من البلدان من حيث الإبلاغ والوفاء بالتزاماتها.

٧ - إن معالجة الروابط بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية - في الماضي والحاضر والمستقبل - هو أمر أساسي لتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الوثيقة الصلة بالسياسات على مختلف المستويات من أجل تحقيق تطلعات الدول الأعضاء. كما أن وجود نهج يستند إلى الروابط البيئية هو أمر استراتيجي لوضع أهداف للتنمية المستدامة وثيقة الصلة بالسياسات والسماح بتطبيق إجراءات يمكن التحقق منها لتحقيق نتائج متعددة على مختلف الصُّعَد وخلال إطار زمني معين يتراوح من ٥-١٥ سنة على الأقل. بيد أن توفير بيانات ومعلومات موثقة ونظم رصد دقيقة لتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المترابطة تشكل تحدياً أكبر.

٨ - إلا أن درجة تعقيد التغير البيئي ومداه وتشابكه لا يعني أن مقرري السياسات يواجهون اختياراً صعباً - بين أن يفعلوا كل شيء في الحال باسم تطبيق نهج متكامل أو عدم فعل أي شيء بسبب شدة التعقيد. إن تحديد الروابط البينية يوفر فرصاً للاستجابة بشكل أكثر فعاليةً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

٩ - ويجب أن يُربط تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على المستوى الوطني بتحقيق نتائج في قضايا من قبيل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذوي، وتمكين المرأة، والمساواة، ورفاه الإنسان، واستقرار الأداء الاقتصادي، وعكس اتجاه التدهور البيئي من حيث النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد. وستعتمد القدرة على التنفيذ على وجود إطار مؤسسي فعال للتنمية المستدامة على كافة المستويات - المحلي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. ولذلك فإن أهداف التنمية المستدامة هي أمر أساسي بالنسبة لأهداف الحوكمة.

١٠ - وقد استندت المدخلات الأولية التي قدمها الأمين العام إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى مدخلات قدمتها ٦٣ دولة عضواً في استبيان عن أهداف التنمية المستدامة. وكانت مجالات الأولوية الشاملة وهي القضاء على الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في قمة القوائم للكثير ممن شاركوا في الاستبيان. ويبرز التقرير عدداً من القضايا ذات الأولوية، منها تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والاستهلاك والإنتاج المستدامان والتوظيف واستقرار الاقتصاد الكلي والتكامل والتوازن الأكثر فعالية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار التقرير أيضاً إلى أن المشاركين أكدوا بشكل صريح أن جميع الأبعاد الثلاثة يجب أن تُعكس ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وأن يكون لكل بعد غاية ومؤشر يرتبطان به.

ثانياً - أسئلة للنقاش

١١ - بالبناء على نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعمل برنامج البيئة على الأهداف البيئية العالمية والمؤشرات الأخرى والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الأخرى المعترف بها دولياً، ما هي فرص التأكد من أن الاستدامة البيئية هي في صلب عملية وضع أهداف التنمية المستدامة؟ (أ) كيف يمكن لبرنامج البيئة أن يساهم على نحو فعال في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما يضمن أن الاستدامة البيئية قد أُدرجت بشكل كامل في المجموعة النهائية لأهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن لبرنامج البيئة أن يدعم إيجاد قدرات لا مركزية مربوطة شبكياً لمجموعات بيانات الاتجاهات بهدف رصد التقدم المحرز وتوفير مؤشرات مرئية؟

(ج) ما هي الرسالة التي يمكن للمنتدى البيئي الوزاري العالمي أن ينقلها إلى الميسرين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للتأكد من أن الاستدامة البيئية قد أُخذت في الحسبان بشكل كامل في المداولات بشأن أهداف التنمية المستدامة ووضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

(د) ما هي نماذج تطبيق التنمية المستدامة التي يمكن للدول الأعضاء تقاسمها مع المشاركين في مناقشات المائدة المستديرة لتقدم الدروس المستفادة والتحفيز لمواصلة تصميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

ثالثاً - تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١٢ - اعتمدت الحكومات الحاضرة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهذا الإطار هو إطار عالمي للعمل سيؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي للتسهيل بالتحويل نحو استهلاك وإنتاج مستدامين، واعتماد أنماط عيش أكثر استدامة لتحقيق فصل مطلق في جميع البلدان، كما سيوفر الإطار بناء القدرات والمساعدات التقنية والمالية للبلدان النامية لدعمها في إنجاز هذا التحول. ويشكل اعتماد هذا الإطار العشري نتيجة عملية ملموسة لمؤتمر ريو+٢٠. وأشارت الدورة السابعة والستون للجمعية العامة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل، في حدود ولايته الحالية، كأمانة لهذا الإطار، وعينت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء

المكلفة بتلقي التقارير من المجلس والأمانة وكما هو مبين بالتفصيل في الإطار العشري، وحددت تشكيلة المجلس الذي يتكون من عشرة أعضاء والذي سيوجه عملية وضع الإطار، وقررت إنشاء مجلس من عشرة أعضاء لإدارة عملية وضع الإطار. ويتكون هذا المجلس من عضوين من كل مجموعة إقليمية للأمم المتحدة يتم تعيينهما في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لفترة أولية مدتها سنتان (A/C.2/67/L.45).

١٣ - وتظهر التوقعات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ أن الارتفاع المتواصل في مؤشر التنمية البشرية منذ عام ١٩٨٠ سوف يصل لمستوى ثابت بحلول عام ٢٠٣٠ إذا لم يُعالج موضوع استنزاف الموارد والآثار البيئية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١). إن التحول إلى استهلاك وإنتاج مستدامين وإلى كفاءة استغلال الموارد الذي عمل الإطار العشري على تعزيزه سيؤدي عملياً إلى توسيع قاعدة الموارد المتاحة للتنمية "من خلال إنجاز الكثير باستخدام القليل". وستعمل المكاسب المتحققة من كفاءة استغلال الموارد أيضاً كدفع اقتصادي مهم لجميع البلدان، خصوصاً البلدان النامية، التي تواجه عدم استقرار متزايد في الأسواق وأسعار متزايدة بشكل عام للكثير من السلع الضرورية، بما في ذلك الغذاء والطاقة.

١٤ - وتظهر دراسات الحالة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية، الواردة في ورقة حديثة لبرنامج البيئة عنوانها "الاستهلاك والإنتاج المستدامان لتخفيف وطأة الفقر" أن هناك نتائج مريحة مهمة لهذا التحول (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٢). وعلى سبيل المثال فإن الممارسات الزراعية المستدامة يمكن أن تزيد صافي الدخل بما يتراوح بين ١٠ إلى ٥٠ في المائة، وأن تخفض المدخلات الكيميائية والتكاليف المرتبطة بها، أما إنتاج الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والغاز الحيوي) في المناطق الريفية فيؤدي إلى خفض الإنفاق على الطاقة المنزلية وإيجاد فرص عمل جديدة، وبحول النفايات الزراعية والبشرية إلى موارد زراعية قيّمة، وتولد صناعة إعادة التدوير في البرازيل ٢ بليون دولار في السنة، بإضافة قدرها ٠,٣ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وسيحفز الإطار ويضاعف ويعزز هذه المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما المبادرات الوطنية والإقليمية، مثل مبادرة تحول قارة آسيا (SWITCH Asia)، والشراكة من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أفريقيا، والموائد المستديرة الوطنية والإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، فستكون مفيدة في تقديم هذا الدعم، وستكمل أنشطة الإطار الأخرى. وستؤدي هذه المبادرات إلى تعزيز الملكية المحلية والمشاركة في برامج الإطار.

رابعاً - برامج في صلب الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١٥ - ستجمع برامج الإطار الأساسية المبادرات والشراكات القائمة العاملة في مجالات مماثلة وستنشطها، مما سيوحد ويوفر التركيز للجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة في قطاعات رئيسية. وستستجيب البرامج للاحتياجات والأولويات والظروف على المستويين الوطني والإقليمي، كما ستعالج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وستطبق نهج دورة الحياة لزيادة كفاءة الموارد وخفض مستوى التلوث الناتج عن الإنتاج والاستهلاك. وستركز برامج الإطار بشكل أساسي على بناء قدرات الحكومات والشركات التجارية والمجتمع المدني لتطبيق السياسات والممارسات الإدارية والتدابير الطوعية لإنجاز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستشتمل هذه على تدابير تعزيز نشر وتطبيق تكنولوجيات تتسم بالنظافة وكفاءة استخدام الموارد، وبذلك ستساهم البرامج أيضاً في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

١٦ - وتُبنى قائمة أولية مفتوحة للبرامج المحددة للإطار على التجارب المكتسبة من خلال عملية مراكش، وهي '١' معلومات المستهلك؛ '٢' أنماط عيش مستدامة وتعليم مستدام؛ '٣' مشتريات عامة مستدامة؛ '٤' مباني وإنشاءات مستدامة؛ '٥' السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية. وتوجد بالفعل شراكات كبيرة وناضجة بين مجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، وهي شراكات من شأنها المساهمة، أو حتى أداء دور مركزي، في برامج الإطار، ومن ذلك الشراكة العالمية للسياحة المستدامة، ومبادرة المباني المستدامة والمناخ، وفرقة العمل الزراعية الغذائية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، برنامج مشترك تقوده الفاو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الإنتاج الأنظف المتسم بكفاءة استخدام الموارد الذي تشارك في إدارته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧ - ويتضمن نص الإطار العشري شرطاً لرصد وتقييم مساهمة الإطار باتجاه التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين. ويمكن للمؤشرات المتمثلة في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية وخفض مستوى التلوث من الأنشطة الاقتصادية، التي يجري وضعها لهذا الغرض، أن توفر توجيهاً ورصداً مُهمَّين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقررة. ويمكن للتطبيق المتكامل الواسع النطاق لمؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على أهداف التنمية المستدامة أن يؤدي دوراً هاماً في ضمان إيجاد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين، وهو أحد شروط تحقيق التنمية المستدامة، من خلال أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون هذه المؤشرات مهمة أيضاً في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا كان ذلك ضرورياً أيضاً للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً - المشتريات العامة المستدامة

١٨ - تبرز المشتريات العامة المستدامة، التي تشكل جزءاً من القائمة الأولية للبرامج المحددة للإطار، كأداة سياسية رئيسية لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاديات الأكثر اخضراراً، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ونظراً لأن المشتريات العامة تمثل متوسط قدره ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونسبة أعلى من ذلك في البلدان النامية، فإنها توفر فرصة كبيرة لدفع الأسواق باتجاه الابتكار والاستدامة.

١٩ - وقد أحدثت المشتريات العامة المستدامة بالفعل تحولاً في عدد من القطاعات وساهمت في نمو الأسواق باتجاه منتجات أكثر استدامة، من بينها الورق المعاد تدويره والأخشاب المستدامة، كما عززت التحسينات الاجتماعية والبيئية عبر سلاسل القيمة العالمية. بيد أن هناك عدداً من العوائق التي يتعين اجتيازها مثل الاعتقاد بأن المشتريات العامة المستدامة معقدة للغاية وأنها قد تزيد تكلفة المشتريات العامة. ومن بين التحديات الأخرى مستوى التعاون المطلوب عبر الإدارات في الوزارات والتأثير المحتمل على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٠ - وعقب الاستنتاج الذي توصلت إليه فرقة عمل مراكش المعنية بالمشتريات العامة المستدامة في عام ٢٠١١، جمعت المبادرة الدولية للمشتريات العامة المستدامة، التي انطلقت في يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في مؤتمر ريو + ٢٠، أكثر من ٤٠ حكومةً وهيئة محلية وجهة تجارية فاعلة ومنظمة من منظمات المجتمع المدني راغبة في العمل بشكل جماعي لتعزيز العرض والطلب على المنتجات المستدامة عبر المشتريات العامة

المستدامة. وتركز أنشطة هذه المبادرة على زيادة القبول وتعزيز المعارف المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة بهدف زيادة فعاليتها بوصفها أداة داعمة للاستهلاك والإنتاج المستدامين وللاقتصاد الأخضر، من أجل تجاوز العقبات المشار إليها أعلاه.

٢١ - ومن الواضح أن للقطاع الخاص دوراً حيوياً يقوم به على صعيد تعزيز التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين، بوصفه صاحب مصلحة ومصدر من مصادر التمويل والتكنولوجيا والمعرفة في ذات الوقت. وتدعو مبادرة "المستقبل الذي نصبوا إليه" الشركات التجارية على وجه التحديد إلى أن تقوم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتقر بأهمية الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات في هذا الصدد. ولإبلاغ عن الاستدامة القدرة على تشكيل فهم أفضل لتأثير وبصمة الشركات وسلاسل الإمداد الخاصة بها على البيئة وتعزيز تفاعل هذه الشركات مع أصحاب المصلحة والمجتمع. وحتى هذا التاريخ فإن الشركات التي يقدر عددها بخمسة آلاف شركة التي تقيس تأثير الاستدامة لعملياتها واستثماراتها من خلال آلية الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات، تمثل جزءاً صغيراً فقط من أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شركة تجارية عامة و ٨٢ ٠٠٠ شركة عبر وطنية قائمة. ويمكن لترويج الحكومات لاستخدام أدوات إلزامية أو اختيارية للإبلاغ والشفافية من جانب الشركات، أن يكون له تأثير إيجابي على سلوك الشركات وأن يعزز عملية اتخاذ القرار البعيدة المدى التي تركز على الاستدامة من جانب الحكومات والشركات التجارية والمستثمرين. وهناك عدد من البلدان مثل أعضاء "مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧" تمثل قدوة وتوفر سلسلة من الأدوات التي ترمي إلى تحقيق تلك النتيجة. وبصورة أوسع نطاقاً فإن المشاركة الفاعلة من جانب الشركات التجارية - من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم - على صعيد التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامةً ظل لفترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من الكثير من المبادرات. وسيتم تعزيز هذه الجهود التي ستكون مهمة لنجاح الإطار وبرامجه.

٢٢ - ولا تزال برامج الإطار العشري في طور الإنشاء، وتمثل المائدة المستديرة الوزارية جزءاً مهماً من العملية التشاورية التي ستضع وتوجه وتطلق هذه البرامج. وستستخدم المخرجات من المائدة المستديرة في تشكيل الإجراءات على المستويين الوطني والإقليمي بشأن تصميم البرامج، وفي المساعدة في تأمين التنسيق الواسع النطاق بين الوزراء والمشاركة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين المطلوبة لإنجاز التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين. وستكون آراء الوزراء والإجراءات اللاحقة بشأن تأمين المشاركة والتنسيق والدعم من جانب أكبر مجموعة ممكنة من الجهات الفاعلة، بمثابة عوامل حاسمة في تحقيق رؤية الإطار وأهدافه.

سادساً - أسئلة للنقاش

- ٢٣ - ما هي برامج الإطار العشري الأكثر ملاءمةً لبلدك وما هي البرامج الإضافية التي تتمنى أن توضع؟
- (أ) ما هي سياسات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الأهم والواعدة في بلدك أو منطقتك والتي يمكن تعزيزها و/أو استنساخها من خلال المزيد من التعاون ضمن الإطار؟
- (ب) هل أدمجت سياسات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في بلدك ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية؟ وإذا أدمجت، ما هي القيمة المضافة لهذا الإدماج؟
- (ج) ما هي التحديات الرئيسية على صعيد تنفيذ مشتريات عامة مستدامة فعالة على المستوى الوطني في بلدك؟

(د) ما هو الدور الذي يمكن للحكومات القيام به على صعيد دعم الشركات التجارية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لاكتساب ميزة تنافسية من التحول في ممارسات الإنتاج والاستهلاك فيها، بما في ذلك عبر آلية الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات؟ ما هي النماذج وأفضل الممارسات التي يمكن تحديدها وتطبيقها من جانب الحكومات لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات التجارية؟
